

الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين القرارات المالية دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية

سلمى الباقر عمر و عبد الرحمن عادل خليل

جامعة النيلين

مجلة كلية الدراسات العليا

الرقم الدولي الموحد: 1858-6228

المجلد: 16 ، 2021م

العدد: 04



كلية الدراسات العليا
جامعة النيلين

الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين القرارات المالية

دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية

سلمى الباقرعمر و عبد الرحمن عادل خليل

كلية الدراسات التجارية - جامعة النيلين

المستخلص

تمثلت مشكلة الدراسة في إن اتخاذ القرارات بصفة عامة والقرارات المالية بصفة خاصة عملية معقدة تتداخل فيها عدة عوامل، وتتطلب توفر كم متغير من المعلومات، وهذه العوامل والمعلومات تشكل في مجملها ظروف اتخاذ القرار، أي إن كل قرار مرتبط بظروف معينة، وبالتالي فهو نسبي، وهو ما يعني أن العقلانية في اتخاذ القرارات محدودة بظروف اتخاذ القرار. وحتى يتم اتخاذ القرار بصورة عقلانية وإن كانت محدودة، ينبغي فهم المشكلة جيدا والامام بحيثياتها، ثم جمع المعطيات المرتبطة به وتحليلها، وبعد ذلك اختيار الأسلوب المناسب لحلها، فما هو اثر الدور الحوكمي والاستشاري للمراجعة الداخلية في اتخاذ القرارات المالية؟. هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الدور الحوكمي والاستشاري للمراجعة الداخلية وتحسين القرارات المالية بالمصارف السودانية، " إتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استمارة الاستبانة لجمع البيانات، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات التالية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية وتحسين القرارات المالية بالمصارف السودانية. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية وتحسين القرارات المالية بالمصارف السودانية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: عمل الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في فحص ومراجعة وظيفة المراجعة الداخلية وإجراءاتها وخططها ونتائجها بالمصارف السودانية. ساهم الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية في تقديم المقترحات اللازمة بشأن معالجة الانحرافات بالمصارف السودانية. أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالدور الحوكمي للمراجع الداخلي لمساعدة مجلس الإدارة علي أداء مسؤولياته المالية. الاستفادة من الخدمات الاستشارية في توفير معلومات تساهم في التنبؤ بالأداء المالي في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: الدور الحوكمي، الدور الاستشاري، القرارات المالية.

المحور الأول: الإطار المنهجي

تمهيد

يعبر الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية عن الأنشطة التي يتم من خلالها تقديم نصائح أو استشارات وخدمات ذات عالقة للعمل، وهي معينة بإضافة قيمة وتحسين عمليات الرقابة، وإدارة المخاطر والحوكمة بدون أي مسئولية إدارية على المراجع الداخلي، كما يعنى الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية بتوفير تأكيد معقول لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة عند فعالية تنفيذ اطار المراقبة. وذلك في ضوء ان المراجعة الداخلية هي احد الآليات المهمة التي يقوم عليها نجاح تطبيق حوكمة الشركات التي تهدف الي إضافة قيمة، وزيادة القدرة علي التحمل وذلك بسبب الاعتماد علي المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات مما يجعل الإدارة في موقف افضل.

تشير القرارات المالية إلى القرارات المتعلقة بالمسائل المالية لشغل الأعمال. يتم تضمين القرارات المتعلقة بحجم الأموال التي سيتم استثمارها لتمكين الشركة من تحقيق هدفها النهائي، ونوع الأصول المطلوب اكتسابها، ونمط الرسملة، ونمط توزيع دخل الشركة والمسائل الأخرى المماثلة في القرارات المالية، ويتم اتخاذ القرارات المالية من قبل مدير الشؤون المالية بمفرده أو بالاشتراك مع زملائه التنفيذيين الآخرين في المؤسسة. من حيث المبدأ، يتحمل المدير المالي مسؤولية التعامل مع جميع هذه المشاكل مثل إشراك الأمور المالية. ولكن في الممارسة الفعلية، عليه أن يستعين بخبرات أولئك في

المجالات الوظيفية الأخرى: التسويق والإنتاج والمحاسبة والموظفين للاضطلاع بمسؤولياته بحكمة. على سبيل المثال، يستند قرار الحصول على الأصول الرأسمالية على صافي العائد المتوقع من استخدامه وعلى المخاطر المرتبطة به. حيث لا يمكن إعطاء هذه القيم من قبل مدير الشؤون المالية وحده. بدلا من ذلك، يجب عليه أن يستعين بخبرات المسؤولين عن الإنتاج والتسويق. وبالمثل، لا يمكن اتخاذ قرار بشأن تخصيص الأموال بين أنواع مختلفة من الأصول المتداولة بواسطة مدير مالي في الفراغ.

وبناءً على الحقائق السابقة تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين الدور الحوكمي والدور الاستشاري للمراجعة الداخلية والقرارات المالية وكيفية مساهمة هذه الآليات في ترشيدها.

مشكلة الدراسة :

إن اتخاذ القرار بصفة عامة والقرارات المالية بصفة خاصة عملية معقدة تتداخل فيها عدة عوامل، وتتطلب توفر كم متغير من المعلومات، وهذه العوامل والمعلومات تشكل في مجملها ظروف اتخاذ القرار، أي إن كل قرار مرتبط بظروف معينة، وبالتالي فهو نسبي، وهو ما يعني أن العقلانية في اتخاذ القرارات محدودة بظروف اتخاذ القرار. وحتى يتم اتخاذ القرار بصورة عقلانية وإن كانت محدودة، ينبغي فهم المشكلة جيدا والامام بحيثياتها، ثم جمع المعطيات المرتبطة به وتحليلها، وبعد ذلك اختيار الأسلوب المناسب لحلها، فما هو اثر الدور الحوكمي والاستشاري للمراجعة الداخلية في اتخاذ

التوصيات لجميع الأطراف بالمصرف.. أوصت الدراسة بالاهتمام بالدور الاستشاري للمراجعة الداخلية للتحقق والتأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية من حيث الدقة المحاسبية والمستندية.

دراسة : Koutoupis، (2018)

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تحسين إجراءات الرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في البورصة أثناء بناءً على تطبيق أفضل الأساليب الحديثة للمراجعة ، هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الحوكمي للمراجع الداخلي في تطبيق أفضل ممارسات الرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في البورصة في أثينا بناءً على سلسلة من البيانات ذات الصلة.. خلصت الدراسة إلى أن المراجعين الداخليين يحدون من دورهم في التحقق من الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة بدلاً من تبني دور استشاري لتحسين محتوى وجودة بيانات حوكمة الشركات. كما انه يساهم في أبحاث حوكمة الشركات من خلال التحقق من أن فعالية الضوابط الداخلية تساهم في ممارسات حوكمة الشركات السليمة. أوصت الدراسة بتبني الدور الحوكمي للمراجع الداخلي لتقديم أدواراً مختلفة فيما يتعلق بإعداد بيانات حوكمة الشركات ومراجعتها وتدقيقها مثل الاستشارات التي قد تضيف قيمة إلى جودة بيانات حوكمة الشركات.

يونس (2019م)

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى الدور الذي يمكن ان تلعبه الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية في القطاع العام العراقي، فقد ثبت علمياً من خلال الدراسات والأبحاث المقدمة من قبل المنظمات والهيئات الدولية الدور الكبير الذي تلعبه هذه الأنشطة ولصعوبة تطبيق تلك النتائج يكاد يكون دورها مجهولاً في بيئة الأعمال العراقية لاحتتمالات أثرها بالعوامل الاقتصادية والقانونية السياسية الخاصة به. هدفت الدراسة إلى التعرف علي محاولة الكشف عن مدى قدرة أنشطة المراجعة الداخلية الحديثة (الدور الحوكمي للمراجع الداخلي) في تحقيق رقابة فعالة والتصدي للفساد المالي، توصلت الدراسة الي عدة نتائج من أهمها ان أنشطة المراجعة الداخلية الحديثة المتمثلة بـ (الدور الحوكمي للمراجع الداخلي، المراجعة المبنية على المخاطر) تؤدي إلى رقابة جيدة على القطاع العام، كما تؤدي إلى الحد من الفساد المالي في القطاع العام. قدمت الدراسة عدة توصيات منها ضرورة تطوير المراجعة الداخلية وفقاً للمستجدات التي تطرأ على بيئة الأعمال المعاصرة، وتفعيل العمل بالأدوار الحديثة لها للمساهمة في تحسين أداء المؤسسات، والحرص على تحقيق الاستقلالية التامة لإدارة المراجعة الداخلية.

زهوان وآخرون (2017م)

تمثلت مشكلة الدراسة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية في المؤسسات وخاصة القرارات المالية منها المؤثرة بصفة مباشرة على المؤسسات الاقتصادية بإعطائها أهمية بالغة ودور اقتصادي فعال، إذ أن مستوى

القرارات المالية؟ ، وهي المشكلة التي تبحثها الدراسة ويمكن إبرازها في التساؤلات التالية:

1. هل توجد علاقة بين الدور الحوكمي للمراجع الداخلي وتحسين القرارات المالية بالمصارف السودانية؟

2. هل توجد علاقة بين الدور الاستشاري للمراجع الداخلي وتحسين القرارات المالية بالمصارف السودانية؟

أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الدور الحوكمي والاستشاري للمراجعة الداخلية وتحسين القرارات المالية بالمصارف السودانية
فرضيات الدراسة :

تسعى الدراسة الي اختبار الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية وتحسين القرارات المالية بالمصارف السودانية.

الفرضية الأولى : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية وتحسين القرارات المالية بالمصارف السودانية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم بوصف وتحليل الدراسة الميدانية من خلال أسلوب دراسة الحالة.

حدود الدراسة:

1. الحدود البشرية: العاملين بالمصارف السودانية.

2. الحدود الزمانية: 2021م.

3. الحدود المكانية: عينة من المصارف العاملة بولاية الخرطوم.

4. الحدود الموضوعية: الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية المتمثلة في (الدور الحوكمي ، الدور الاستشاري)، القرارات المالية.

المحور الثاني: الدراسات السابقة :

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت الدور الحوكمي والدور الاستشاري وأخرى تناولت القرارات المالية وسوف يستعرض الباحثان بألقاء الضوء على بعض هذه الدراسات على سبيل المثال كما يلي :

دراسة: الطيب (2017م)

تمثلت مشكلة الدراسة في ان المتغيرات الحادثة في البيئة المصرفية أدت إلى اتساع دور المراجعة فتضمن نشاط المراجعة الداخلية دور استشاري، توكيدي، استقلالية المراجعة الداخلية، دور حوكمي، دعم إدارة المخاطر، هدفت الدراسة الى بيان مدى تأثير الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية (الاستشاري، التوكيدي، استقلالية المراجعة الداخلية، دور حوكمي، دعم إدارة المخاطر) في مساعدة متخذي القرار من خلال تقديم مقترحات للاستفادة منها توصلت الدراسة الى ان محور الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية مرتفع نسبياً حيث بلغت نسبة الموافقة (90.2%)، ويعزى ذلك إلى دورها في تقويم المخاطر التي تتسق مع أهداف العملية من خلال تقديم

يتضح للباحث ان الدور الحوكمي للمراجع الداخلي يعني به مراجعة الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة بالمنشأة. والتأكيد في ان السياسات والإجراءات المستخدمة موثقة وتوصيلها لجميع العاملين أصحاب العلاقة.

2. دور الحوكمة في المراجعة الداخلية

تلعب حوكمة الشركات دوراً هاماً في تطوير إستراتيجية المراجعة الداخلية من خلال الآتي (عبدالله، نورة، الشمري، الموعد، 2007م، ص40) :

أ. تنفيذ وظيفة الإشراف بشكل فعال .

ب. تبني منظور إستراتيجي قوي .

ج. تؤكد فاعلية الرقابة وبالتالي ينخفض خطر الرقابة الأمر الذي يؤدي إلي

زيادة كفاءة وفعالية المراجعة .

د. التأثير في طيبة وتوقيت مدى عملية المراجعة .

ثانياً: الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية

1. مفهوم الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية

ان الأنشطة الاستشارية للمراجعة الداخلية في مجال الرقابة الداخلية تتضمن المشاركة في نظم الإدارة البيئية وتحديد مدى توافر برامج تدريبية للعاملين بمؤسسة الأعمال لتعريفهم بالتشريعات والقوانين واللوائح التي يجب الالتزام بها، وأيضا توفير تقارير ذات نماذج مختلفة عن ان شطة مؤسسة الأعمال سواء كان ت دورية أو مستمرة مختصرة أو مطولة (العمراني ، عبدالقادر ، 2017م ص 77).

تعتبر الخدمات الاستشارية عن الأنشطة التي يتم من خلالها تقديم نصائح أو استشارات وخدمات ذات عالقة للعمل ، وهي معينة بإضافة قيمة وتحسين عمليات الرقابة، وإدارة المخاطر والحوكمة بدون أي مسئولية إدارية علي المراجع الداخلي (نصر، عبد الوهاب ، 2010م، ص13)...

يتضح للباحث ان الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية عبارة عن تقديم استشارات لها علاقة بالمنشأة، وتتحدد طبيعة ونطاق هذه الاستشارات بالاتفاق مع المنشأة بما يضيف قيمة لها ويدعم عملية الضبط المؤسسي وإدارة المخاطر وعملية الرقابة دون أي مسئولية إدارية للمراجعين الداخليين

المحور الرابع : الإطار النظري للقرارات المالية

1. مفهوم القرارات المالية:

يعرف القرار المالي على أنه: "اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة حيث يقوم المدير المالي بتحليل القوائم والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعده في اتخاذ القرارات المالية". (حنفي ، عبد الغفار، 2002م، ص207)

هي مجموعة القرارات التي تعمل على تجميع أكبر رصيد نقدي ممكن، وتحقيق أقصى ربح ممكن، وهي تلك القرارات المتعلقة بالحصول على

تطور هذه المؤسسات يعبر عن مستوى تقدم وتطور اقتصاد أي بلد، هدفت الدراسة إلى بيان دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية بالمؤسسات الجزائية، توصلت الدراسة الي عدة نتائج منها : تقع مسؤولية صنع القرارات المالية، على عاتق الإدارة العليا بالاعتماد على تحليلات وخطط الإدارة المالية، والمقترحات التي تخرج بها، المتعلقة بالتمويل والاستثمار وتوزيع الأرباح ان تتمتع المؤسسة بوضعية مالية جيدة، يمكن إرجاعه إلى غياب المنافسة في قطاع تسير الموانئ واحتكاره من طرف الدولة..أوصت الدارسة بان لا تلجأ المؤسسة إلى تمويل خارجي إلا عند الضرورة الحتمية كقيامها باستثمارات كبرى.

نوري وآخرون (2019م)

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى مساهمة تنقيب البيانات في نظم المعلومات المالية في نجاح القرارات المالية؟، هدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة نظم المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية في لشركة اسيا سيل. الهدف الأساسي من نظم المعلومات المالية هو تحسين فاعلية اتخاذ القرارات، وذلك من خلال تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة، فنظم المعلومات المالية ليست ظاهرة جديدة على العكس من ذلك فهي الية متجردة في جميع الشركات الا ان الاختلاف يكون في اليات تنفيذها، وعليه فإن تسجيل المعلومات المالية هو أقدم شكل معروف لحفظ السجلات والذي يرجع تاريخه إلى آلاف السنين لإظهار كيفية الاستفادة من نظام معلومات المالية ومساعدة المديرين لاتخاذ أفضل القرارات وتحقيق أهدافهم، توصلت الدراسة الى مجموعة استنتاجات من اهمها : ان لنظم المعلومات المالية المستندة على تنقيب للبيانات دور وأثر كبير في أي من القرارات المالية التي تتخذها الشركة وتحديد قرارات التمويل اذ نلاحظ ان الشركة لم تعتمد كثيراً على التمويل الخارجي كما يظهر ذلك في قائمة كشف الدخل للسنوات من 2013 الى 2017، فحقوق الملكية تراوحت بين 52% الى 64%، وكذلك الحال بالنسبة لقراري الاستثمار والتوزيعات اذ بلغت نسبة التوزيع خلال المدة ما بين 25% الى 150%

المحور الثالث: الإطار النظري للدور الحوكمي والاستشاري

أولاً : الدور الحوكمي

1. مفهوم الدور الحوكمي

هو قيام المراجع الداخلي كأحد آليات الحوكمة الداخلية بتدعيم عملية تحديد المخاطر في مجموعات متجانسة وإقتراح استراتيجية التعامل مع المخاطر، والتقرير عن النتيجة التي توصل إليها بشأن المخاطر (حسني منار، 2018م ، ص 68).. وأخيراً توفير تأكيد معقول لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة عند فعالية تنفيذ اطار المراقبة. وذلك في ضوء ان المراجعة الداخلية هي احد الآليات المهمة التي يقوم عليها نجاح تطبيق حوكمة الشركات التي تهدف الي إضافة قيمة (غالي ، اشرف، 2013م، ص 27)..

حسب كل حالة، والمراجعة الداخلية تعلم تمام العلم بمدي تأكيد تلك الظروف وهذا يحكم إستراتيجيتها داخل المؤسسة من جهة وميزتها بالصفة الرقابية من جهة أخرى، فهي علي إطلاع دائم بنتائج نكل القرارات . كما ان الدور الإستشاري للمراجعة الداخلية، يساهم في توفير درجة من الدقة للعمل علي أساسها لاتخاذ قرارات أكثر صواباً وفي ظل هذه الظروف يحتاج متخذ القرار إلي دعم المراجعة الداخلية الذي قد يتمثل في تقرير المراجع الداخلي والآراء من المستويات الإدارية المختلفة في للمنظومة داخل المنظمة ليجعل منه داعماً يعتمد عليه في عملية التأكيد و إختيار وصحة مباشرة القرارات، كما ان للمراجعة الداخلية دوراً في إكتشاف المشاكل التي تحيط بهذه القرارات وظروف حلها .

المحور الخامس: الدراسة الميدانية

أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية

مجتمع وعينة البحث:

يتألف مجتمع الدراسة من مدراء ورؤساء الأقسام والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين ببنك فيصل الإسلامي بنك النيلين، بنك ام درمان الوطني والخرطوم حيث تعتبر اهم المصارف التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، ويبلغ عدد أفراد مجتمع الدراسة (800) موظف يشغلون وظائف إدارية وفنية وذلك حسب سجلات الإدارة العامة للموارد البشرية ببنك فيصل الاسلامي والخرطوم، قام الباحثان باختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة حيث وزعت عدد (200) استبانته على جميع المستهدفين وتم استرداد العدد كاملاً، وأصبح العدد الكلي للاستبيانات التي خضعت للتحليل الإحصائي (200) استبانة أي بنسبة تجاوب كلمة بلغت (100%).

ثانياً: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1/ الدور الحوكمي للمراجع الداخلي

الأموال بشكل ملائم، واستخدامها بكفاءة بما يكفل تحقيق الأهداف المرسومة. (مزغيش، ايمان، 2013م، ص 67)

القرار المالي هو القرار الذي يهدف إلى تعظيم قيمة المؤسسة، سواءاً كان يتعلق بالإستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح ، ومن مميزات القرار المالي أنه ملزم للمؤسسة في غالبية الأحيان، الأمر الذي يستلزم الحرص الشديد عند اتخاذ هذا النوع من القرارات، بعض القرارات المالية تعتبر قرارات مصيرية قد تؤثر في نجاح مؤسسة وقدرتها على الإستمرار في السوق، تستغرق نتائج القرارات المالية زمناً طويلاً نسبياً حتى يمكن التعرف عليها، مما قد يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخلل أو إمكانية تداركه وهو مما يعكس الحاجة إلى مهارات خاصة وقدرات تحليلية مرتفعة لاتخاذ هذا النوع من القرارات يرى الباحثان أن القرار المالي هو الذي تعتمد عليه المنشأة في مختلف نشاطاتها، ويتمثل في (القرار الاستثماري، القرار التمويلي، قرار توزيع الأرباح) وتعد هذه القرارات أهم محدد لقيمة المنشأة ومن خلاله تحقق أهدافها المختلفة، ويعد القرار المالي المرتكز على المعلومة الملائمة أحد أهم القرارات الاستراتيجية.

2. علاقة الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية بالقرارات المالية

للإتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية أهمية بالغة في عملية اتخاذ القرارات المالية حيث يساهم الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في في الإلمام بطبيعة وأنشطة المنشأة بطريقة أفضل واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها مما يساهم في تطوير استراتيجية الإدارة، كما أنه يوفر معلومات للمستفيدين من خدمات المراجعة مما يؤدي الى اتخاذ القرار الملائم وزيادة القدرة على التحمل وذلك بسبب الاعتماد على المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات مما يجعل الإدارة في موقف أفضل⁽¹⁾. كما يساهم الدور التاكيدي من خلال التأكيد الجيد للمعلومة من خلال الظروف المحيطة بتلك المعلومة ومن جهات أخرى لها علاقة بتلك المعلومة، وهذا لكون ان للدور التوكيدي للمراجعة الداخلية له علاقة مستمرة وسائرة مع هذه الظروف

الجدول (1)

الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الأول البعد الأول الدور الحوكمي

ت	العبارات	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير	الترتيب
1	التأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية.	4.25	5	1.12	عالية جداً	2
2	إعداد قوائم خاصة تتضمن تصنيف و تبويب الأحداث المسببة للمخاطر .	4.07	5	1.29	عالية جداً	5
3	ضبط جودة التقارير المالية.	4.02	5	1.02	عالية جداً	6

(القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ،رسالة ماجستير غير منشورة 562م)، ص 2007،

(عبد الرحمن، نيفين حمدي ، دراسة تحليلية للمعلومات المحاسبية¹)
الناجمة عن إدمان الشركات وأثرها على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية،

4	تقديم خدمات التأكيد والخدمات الإستشارية في كل من نظم الرقابة والحوكمة للمساهمة في تحسين فعالية أداء هذه الأنشطة	3.99	4	1.18	عالية	8
5	التأكد من مدى توافق الأهداف التي وضعتها الإدارة لجميع اقسام المصرف.	4.16	5	1.16	عالية جدا	4
6	فحص ومراجعة وظيفة المراجعة الداخلية وإجراءاتها وخططها ونتائجها .	4.31	5	1.09	عالية جدا	1
7	تحديد كافة الصلاحيات اللازمة لمدير المراجعة الداخلية للقيام بأعماله على أكمل وجه.	4.24	5	1.22	عالية جدا	3
8	التأكد من نظام لمراقبة سير العمل يوضع من قبل الإدارة وفقا للقوانين واللوائح.	4.00	5	1.01	عالية	7

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2021م

(4.31-3.99) والانحراف المعياري (1.01 – 1.29) والمنوال (4 - 5) لجميع

العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة

من خلال الجدول (1) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات البعد الذي ينص على " الدور الحوكمي " فان الأوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين

الجدول (2)

الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات البعد الثاني:

ت	العبارات	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير	الترتيب
1	تزويد الإدارة بالتقارير اللازمة عن فعالية الرقابة بالمصرف .	4.23	5	1.31	عالية جدا	5
2	تقديم المقترحات اللازمة بشأن معالجة الإنحرافات بالمصرف.	4.19	5	1.13	عالية جدا	6
3	تقديم المشورة لإجراء التحسينات اللازمة لوسائل الرقابة بالمصرف.	4.34	5	1.00	عالية جدا	2
4	تقديم المقترحات اللازمة لتقييم أداء العاملين بالمصرف.	4.00	5	1.17	عالية جدا	8
5	المساعدة في المفاضلة بين بدائل القرارات المتاحة امام الإدارة.	4.28	5	1.13	عالية جدا	4
6	اقتراح الحلول اللازمة بشأن أداء النظام المحاسبي.	4.31	5	1.25	عالية جدا	3
7	تساهم في إعداد التنبؤات والخطط المستقبلية للمصرف.	4.39	5	0.95	عالية جدا	1
8	تزويد الإدارة بالتقارير اللازمة عن فعالية الرقابة بالمصرف.	4.18	5	0.88	عالية جدا	7

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2021م

له تقع في المدى ما بين (4.39-4.00) والمنوال (5) والانحراف المعياري يقع

في المدى ما بين (0.88 – 1.31) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة.

2/ المحور الثاني: القرارات المالية

من خلال الجدول (2) يلاحظ الباحثان أن الإحصاءات الوصفية للعبارات

البعد الذي ينص على " تنفيذ المراجعة المشتركة " فان الأوساط الحسابي

الجدول (3) الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني القرارات المالية:

ت	العبارات	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير	الترتيب
1	اتخاذ القرارات التي تتناسب مع الأهداف المالية والإدارية بالمصرف	4.12	5	1.10	عالية جدا	6

2	تحليل العوامل الداخلية التي تؤثر على رغبات العملاء .	4.30	5	0.98	عالية جدا	3
3	تحليل العوامل الخارجية للمصرف التي تؤثر على القرار.	4.31	5	1.06	عالية جدا	2
4	مناقشة القرارات التي يتم اتخاذها بشكل جيد	4.24	5	1.07	عالية جدا	5
5	توفير معلومات ملائمة عن مقدرة المصرف علي الوفاء بالتزاماتها تجاه الأطراف المستفيدة	3.98	4	0.99	عالية	10
6	توفير معلومات تساهم في التنبؤ بالأداء المالي في المستقبل	4.34	5	0.96	عالية جدا	1
7	التأكد من موقف الربحية عند منح التمويل .	4.26	5	1.05	عالية جدا	4
8	مراعاة موقف السيولة عند منح التمويل .	4.08	5	1.07	عالية جدا	8
9	الالتزام بفوائد التمويل في الوقت المحدد .	4.06	5	1.05	عالية جدا	9
10	تساعد على تحقيق السياسات التمويلية للدولة .	4.12	5	0.98	عالية	7

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي: "هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الدور الحوكمي والقرارات المالية " .
تهدف هذه الفرضية إلى بيان دور الدور الحوكمي في القرارات المالية ، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث تم تحديد الدور الحوكمي كمتغير مستقل ممثل بـ (x1) والقرارات المالية كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2021م
من الجدول رقم (3) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الذي ينص على " القرارات المالية " فان الاوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (3.98 - 4.34) والمنوال يقع في المدى (4 - 5) الانحراف المعياري يقع في المدى ما بين (0.96 - 1.10) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة .
ثالثا: اختبار الفرضيات:
1. اختبار الفرضية الأولى:

الجدول (4) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الاولى.

معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.703	2.485	معنوية
$\hat{B}_1$	0.589	0.628	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.72		
معامل التحديد (R^2)	0.61		
أختبار (F)	120.174		النموذج معنوي
$y = 1.703 + 0.589x$			

(R^2) (0.61)، هذه القيمة تدل على ان الدور الحوكمي كمتغير مستقل تؤدي بـ (61%) في القرارات المالية (المتغير التابع)، ونموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (120.174) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و2.485، ومتوسط الدور الحوكمي على القرارات المالية مرتين، 0.628: وتعني أن الدور الحوكمي تؤثر على القرارات المالية بـ 63%.

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2021م
يتضح للباحث من الجدول (4) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط قوي بين الدور الحوكمي كمتغير مستقل و القرارات المالية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.72)، و بلغت قيمة معامل التحديد

تهدف هذه الفرضية إلى بيان دور الدور الإستشاري على القرارات المالية القرارات المالية ، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن الدور الإستشاري كمتغير مستقل ممثل بـ (x1) و القرارات المالية كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

مما تقدم يستنتج الباحثان أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الدور الحوكمي والقرارات المالية " قد تحققت.

2. إختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الدور الإستشاري والقرارات المالية " .

الجدول (5)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثانية:

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	4.000	2.427	$\hat{B}_0$
معنوية	0.000	0.960	0.407	$\hat{B}_1$
			0.72	معامل الارتباط (R)
			0.57	معامل التحديد (R^2)
		النموذج معنوي	180.760	أختبار (F)
$Y = 2.427 + 0.407x$				

1. ساهم الدور الحوكمي للمراجع الداخلي في التأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية بالمصارف السودانية.
2. عمل الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في فحص ومراجعة وظيفة المراجعة الداخلية وإجراءاتها وخططها ونتائجها بالمصارف السودانية .
3. ساهم الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية في تقديم المقترحات اللازمة بشأن معالجة الانحرافات بالمصارف السودانية.
4. ساهم الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية في اقتراح الحلول اللازمة بشأن أداء النظام المحاسبي بالمصارف السودانية.
5. ساهم الدور الاستشاري للمراجعة في إعداد التنبؤات والخطط المستقبلية بالمصارف السودانية.

ثانياً: التوصيات

- على ضوء النتائج السابقة يوصي الباحثان بالآتي:
1. زيادة الاهتمام بالدور الحوكمي للمراجع الداخلي لما له من دور فعال في سلامة نظام الرقابة الداخلية وإجراءاتها وخططها.
 2. الاستفادة من المعلومات التي يوفرها الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية في عملية التنبؤ بالأداء المالي في المستقبل

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح للباحث من الجدول (5) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين الدور الإستشاري كمتغير مستقل و القرارات المالية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.72)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.57)، هذه القيمة تدل على ان الدور الإستشاري كمتغير مستقل تؤدي بـ (57%) في القرارات المالية (المتغير التابع)، ونموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (180.760) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و4.000، متوسط الدور الإستشاري على القرارات المالية يساوي (4) مرات، و0.960، وتعني الدور الإستشاري عندما يطبق يساهم القرارات المالية بـ 96%.

مما تقدم يستنتج الباحثان أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الدور الإستشاري والقرارات المالية " قد تحققت.

الخاتمة:

أولاً: النتائج

بعد عرض الإطار النظري وإجراء الدراسة الميدانية توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

3. تفعيل تطبيق الدور الحوكمي داخل المصارف السودانية حتي تتمكن من مواكبة التطورات والتغيرات المستمرة في بيئة الأعمال المعاصرة .
 4. تقديم المقترحات اللازمة بشأن معالجة الانحرافات للمساهمة في اتخاذ القرارات التي تتناسب مع الأهداف المالية والإدارية بالمصارف
 5. العمل على تصميم أنظمة مالية وإدارية ووضع خطط مستقبلية جيدة وفعالة تمكن المصارف من اكتشاف المخاطر واتخاذ القرارات المالية في المستقبل.
- المراجع:**
1. أحمودي، حياة ، (2015م)، حوكمة الشركات كأداء لضمان مصداقية القوائم المالية، الجزائر : جامعة الشهيد كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة في التدقيق والمحاسبة
 2. حسني، منار عبد الحميد محمود ، (2018م)، مدخل كمي لتطوير دور المراجعة الداخلية في تقييم خطر إعداد التقارير المالية بهدف تفعيل هيكل الرقابة الداخلية ، بور سعيد: جامعة بور سعيد، كلية التجارة، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد3،
 3. حنفي، عبد الغفار،(2007م) أساسيات التمويل والإدارة المالية، الإسكندرية: الدار الجامعية.
 4. زهوان، رضا، ووصيف ،فائزة خير الدين وبوعافية، سمير، (2017م)، دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية قرار التمويل، قرار الاستثمار وتوزيع الأرباح ، الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد1 ، العدد1
 5. سليمان، مروة، (2020م)، دور الموازنة التقديرية للخرينة في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، داسة حالة مؤسسة مطاحن عمر بن عمر قالمه ، الجزائر: جامعة 8ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبية .
 6. شحاتة، السيد شحاتة،(2015م)، مراجعة حسابات المؤسسة المالية، القاهرة: دار التعليم الجامعي للنشر.
 7. عبد الرحمن، نيفين حمدي، (2007م)، دراسة تحليلية للمعلومات المحاسبية الناتجة عن اندماج الشركات وأثرها على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة .
 8. عبد الغفار حنفي،(2002م)، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الإسكندرية: الدار الجامعية،
 9. العمراني ، عبد القادر محمد،(2017م) دليل إجراءات التدقيق الداخلي ، صنعاء : جامعة العلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير في المحاسبة
 10. غالي، اشرف احمد محمد، (2013م)، الانعكاسات الحوكمية لدور المراجعة الداخلية كاستراتيجية لتعزيز أداء إدارة المخاطر بالمنشآت الصناعية إطار مقترح، القاهرة: جامعة بني سويف، كلية التجارة، بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية ، المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة " تفعيل اليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالي والإداري
 11. عبد الله ، نوره محمد ، الشمري، الموعد (2007) ، تفعيل لجأن المراجعة وقواعد الحوكمة في أطراف من المخاطرة المالية في البنوك التجارية ، حلوان ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية – العدد 2
 12. مزغيش، أيمن،(2013م)، دور أساليب التحليل الكمية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الرياضية، الجزائر: جامعة الجزائر مجلة مخبر علوم وتقنيات النشاط البدني والرياضي، العدد6.
 13. نصر، عبد الوهاب علي ،(2010م)، المراجعة الإدارية والتشغيلية، المدخل لمراجعة الموازنات ودورات العمليات في مواجهة الأزمات المالية، الإسكندرية: الدار الجامعية
 14. نوري، كاكه حمه ، (2019م)، نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات وأثرها على نجاح القرارات المالية، الجزائر: مجلة الميدان للدراسات الرياضية والإجتماعية والإنسانية، المجلد2، العدد3،
 15. هدية، محمد، (2004م) ، دراسة تحليلية للابعاد المحاسبية لحوكمة الشركات، المنصورة: جامعة المنصورة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد 28، العدد 3
 16. وجدان أحمد الطيب محمد، (2017م)، الإتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية - دراسة حالة عينة من المصارف السودانية، الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة.
 17. يونس، أحمد جسام، (2019م)، أنشطة المراجعة الداخلية الحديثة ودورها في الرقابة والحد من الفساد المالي - دراسة حالة على دوائر القطاع العام في محافظة الانبار – الفلوجة، الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا رسالة دكتوراه في المحاسبة.
 18. Koutoupis, A., Pazarskis, M. and Drogalas, G., (2018) "Auditing Corporate Governance Statements in Greece – the role of Corporate Governance", Vol. 18 No. 5, 2018 (internal auditors", pp. 1007-1020. <https://doi.org/10.1108/CG-02--0095>